مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٥ ع٢، ص ص: ١١٩-١٤١ (٢٠١٢م/١٤٣٣هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 25-2.4

نحو تشخيص الأزمة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
١٢-٨-١٤٣٣هـ
معهد الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز- جدة – المملكة العربية السعودية
a_alsaati@hotmail.com

المقدمة

يكاد أن يجمع المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بوجود أزمة معرفية في الاقتصاد الإسلامي، وتعالت الأصوات بوجوب أن تتصدى المراكز البحثية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي لحل الأزمة وكسر الجمود في النمو المعرفي وسد الفجوة المعرفية بين التنظير والتطبيق للاقتصاد الإسلامي، ونظرا للدور التاريخي الذي لعبه المعهد (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي سابقا) في تنظيم الجهود التي أدت إلى تطوير الاقتصاد الإسلامي، فقد استجاب معهد الاقتصاد الإسلامي لهذه الدعوة وتبنى ضمن أهدافه وبرامجه العلمية مهمة تنسيق الجهود لتشخيص الأزمة التي تمر بها المعرفة الاقتصادية الإسلامية ووضع البرامج البحثية للخروج من الأزمة، وكخطوة أولى قام مجموعة من الباحثين لديه بتقديم ورقة بعنوان (دعوة للحوار: أزمة الاقتصاد الإسلامية) ارسلت إلى مجموعة من المتخصصين

والمهتمين في تخصصات مختلفة، وتكونت الورقة من مجموعة من الأسئلة عن الجوانب المعرفية المختلفة لعلم الاقتصاد الإسلامي والتي قد تكون سببا للأزمة ووجهت الدعوة إلى جميع الباحثين المتخصصين وطلاب العلم في علم الاقتصاد والفقه والعلوم الانسانية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي بالمشاركة في هذا الحوار وتشخيص الأزمة من جوانبها المختلفة وإبداء وجهة نظرهم في المسببات لها تمهيدا لوضع البرامج البحثية التي توجه لوضع حلول للأزمة. وهذه الورقة تأتي استجابة لهذه الدعوة وهي تحاول تسليط الضوء على الأسباب التي قد تكون سببا للأزمة في الجوانب الثلاث للمعرفة الاقتصادية الإسلامية وهي: ١- منهجية علم الاقتصاد الإسلامي، ٢- والتنظير لعلم الاقتصاد الإسلامي، ٣- تطبيقات الاقتصاد الإسلامي، وذلك توجه الجهود لدراسات تهدف إلى فحصها والتثبت منها ومن ثم وضع توصيات واقتراح الحلول لها.

الأزمة المعرفية للاقتصاد الإسلامي

بعد انعقاد المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي والذي خصص لتقييم مسيرة الاقتصاد الإسلامي، بعد مسيرة ٣٠ عام على انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة حيث كان البداية لمسيرة للجهود المنظمة للتنظير للاقتصاد الإسلامي، ظهر شبه إجماع بين المتخصصين والمهتمين في الاقتصاد الإسلامي، أن الاقتصاد الإسلامي تنظيرا وتطبيقا يعاني من أزمة معرفية، وأنه يجب أن تتضافر الجهود لمراجعة الرصيد المعرفي في المنهجية والتنظير والتطبيق للاقتصاد الإسلامي لمعرفة أسباب عدم تحققه الأهداف المتوقعة منه. أسد الزمان (٢٠١٢م)[١] يؤكد على وجود أدلة كثير تدل على أن التطور المعرفي في الاقتصاد الإسلامي يمر بأزمة، وإلى فشل المشروع الإسلامي لإيجاد

(1) **Asad Zaman** (2012) Crisis in Islamic Economic: Diagnosis and Prescriptions, *JKAU: Isamic Econ*., 25(1): 147-169.

بديل للنظرية الاقتصادية الرأسمالية، بينما نجاة الله صديقي(٢٠٠٧م)[٢] يرى أن الأمور لا تسيير على ما يرام إذ إن الحماس للتنظير للسلوك الاقتصادي المبني على الهدي الرباني قد خبأ حيث أنصرف الباحثون إلى تطوير التمويل الإسلامي بإعادة تغليف أدوات التمويل التقليدي. أما شابرا (٢٠٠٤م)[٣] فيرى أن الاقتصاد الإسلامي لم يتطور بشكل صحيح، فلم يستطع أن يقدم حلولا للمشكلات التي تواجهها الدول الإسلامية مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول واقتصرت الدراسات على تحليل أثر القيم الإسلامية والبعد الأخلاقي على المتغيرات الكلية والتنظير للأثر الزكاة والتمويل بالمشاركة على التشغيل الكامل والتضخم. ويؤكد على غياب نظرية اقتصادية إسلامية تؤطر للسلوك الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الكلية (المقاصد الشرعية) للمجتمع الإسلامي.

أما تيمور كوران (١٩٨٦م)[٤]، وهو من المنتقدين لحقل الاقتصاد الإسلامي المعرفي، فقد توصل إلى نتيجة هي أن الكتابات في الاقتصاد الإسلامي تدور حول ثلاث محاور هي الأخلاقيات والقيم التي تحكم السلوك الاقتصادي، والزكاة كأداة للإعادة توزيع الثروة وحرمة الفائدة، ولا توجد في كتابات الاقتصاد الإسلامي المقومات والرصانة العلمية.

---

(٢) **محمد نجاةالله صديقي** (٢٠٠٧م) معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

(٣) **محمد عمر شابرا** (٢٠٠٤م) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٤٢٧.

(4) **Timur Kuran** (1986) The Economic System in Contemporary Islamic Economic Thought: Interpretation and Assessment, *International Journal of Middle Eastern Studies*, 2 p.135

أزمة المعرفية لعلم الاقتصاد التقليدي

إن الأزمة المعرفية ليست قاصرة على الاقتصاد الإسلامي بل سبقتها ولربما كانت من أسبابها الرئيسية الأزمة المعرفية التي تجتاح علم الاقتصاد التقليدي، فعلم الاقتصاد الإسلامي بني على الاعتقادات والقناعات العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي وكانت المساهمات العلمية للباحثين في الاقتصاد الإسلامي في التنظير لسلوك للوحدات الاقتصادية التي تأثرت بالقيم الإسلامية، فلم يتجاوز التحليل الجزئي التحليل النيوكلاسيكي والتحليل الكلي النموذج الكينزي ولم تختلف نماذج الوساطات المالية النموذج الغربي إلا في الأدوات والعقود المستخدمة في نقل الفوائض المالية واستثمارها. فإذا كانت المعرفة الاقتصادية التقليدية تعيش أزمة حقيقية فيجب على المعرفة العلمية للاقتصاد الإسلامي، والذي أسست على المعرفة الاقتصادية التقليدية، أن تعيش في أزمة.

أدى إخفاقات النظرية الاقتصادية المتكررة في التنبؤ وتفسير ومعالجة الأزمات الاقتصادية وخاصة الأزمة الأخيرة في ٢٠٠٧م إلى شبه إجماع من رواد علم الاقتصاد إلى الدعوة إلى مراجعة الأسس إلى تقوم عليها النظرية الاقتصادية والبحث عن بدائل تؤدي إلى جعل الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا وأكثر عدالة، وإن أختلف آراء هؤلاء حول مصدر الخلل إلا أنهم يجمعون بأن أخطاء النظام الرأسمالي أخطاء قاتلة(٥).

بولكروقمان (٢٠٠٩م) الحائز على جائزة نوبل يؤكد أن إخفاق غالبية الاقتصاديين في التبوء بالأزمة الاقتصادية الأخيرة يهون مقارنة بعماهم المهني عن التنبؤ بكارثة انهيار اقتصاد السوق، ويؤكد أن هناك ثقب في قلب الاقتصاد الكلي ويشير في ذلك إلى الن قرسبان الذي أعترف بأن في حال صدمة عدم التصديق لانهيار المعرفي للنظرية الاقتصادية الذي يؤدي إلى انهيار الرأسمالية(٦).

(5) **Khurshid Ahmed** (2012) Global Economic Crisis and the Role of Islamic Economics, IDB Prize Laureate 2012.

(6) **Paul Krugman** (2009) How Did Economics Got in Wrong, The New York Time, Sep.6

أما ولهتون (٢٠٠٩م) المحرر الاقتصادي لصحيفة القارديان اللندنية فيؤكد أن الأزمة المالية تشكل تحدد لافتراضاتنا حول التنظيم العالمي وتظهر أن أسس نظام السوق الحر كانت غلطة علمية كبرى(٧). وفي مقالة لمجلة الاكونومست يؤكد الكاتب أن أكثر الفقاعات إثارة هي انفجار سمعة الاقتصاديين والتي أدت إلى تمزق فرضية كفاءة الأسواق إلى إرب(٨)، أما جور سورس فيؤكد في كتابه (الأسس الجديدة لسوق المال)، أن الأسس الذي يقوم عليها سوق المال والتي تقول بأن السوق يميل إلى التوازن وإن الانحراف عن التوازن يكون عشوائيا، إن هذه الاسس هي خاطئة ومضللة)(٩).

كما يؤكد إن المقولة التي تقول أن تحقيق المصلحة الذاتية تحقق مصلحة المجتمع وأن الفرد يرمي لتحقيق مصلحته بدون اعتبار للقيم الاخلاقية، كلا المقولتين تخالف الطبيعة الإنسانية(١٠).

ويؤكد إدورد كونوي (٢٠٠٩م) إن الفشل في إصلاح الفوضى الحالية يجعل الاقتصاد يعيش في آزمة وجود(١١)، ويضيف روجر بوتل إن مصدر الخلل هو موضوع الاقتصاد نفسه، وهناك حاجة إلى تغيير جزري لطريقة دراسة وتدريس الاقتصاد، إن موضوع الاقتصاد يجب أن يعترف بالطبيعة البشرية، ليضمن كيف يتصرف البشر والقيم التي تحكم تصرفاتهم، أما النظرية الاقتصادية الحالية يجب أن تخلد للراحة وللأبد(١٢)، أما أناتولي كلاتسكي (٢٠١٠م) فيحذر بأن علم الاقتصاد

(7) **Will Hutton** (2009) Thanks to Credit Crunch, All Bets are off Gurdian, March 2.
(8) **The Economist** (2009) Editorial, July 18.
(9) **George Soros** (2008) The New Paradim for Financial Market, Public Affair, New York, p. 3.
(10) **George Soros** (2002) Globalization, Public Affair, New York, and Joseph Stiglits (2002) A Fair Deal for the World, *The New York Review of Book*, May 23.
(11) **Edward Cownway** (2009) *The Daily Time*, Jully 31.
(12) **Roger Bootle,** The Trouble With Market, cited by **Ahmed, Khurshid** (2012) Global Economic Crisis and the Role of Islamic Economics

اليوم عليه إما أن يموت أو يجب أن يغير أسس ليصبح أكثر اتساعا في أفقه ويرجع إلى أصوله باعتباره من العلوم الاجتماعية وأكثر تواضعا، فعلى علم الاقتصاد أن يصلح نفسه سريعا وإلا عليه أن يستعد لجنازته[١٣]، أما جوزيف استقلر (٢٠١٠م) فيدعو في كتابه السقوط الحر، إلى إعادة صياغة علم الاقتصاد ويدعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصلاح علم الاقتصاد قبل إصلاح اقتصادها، ويرى أن علم الاقتصاد يفتقد الاخذ بالمشاعر الانسانية والى العمل من أجل الجماعة أو الإيثار وهي من خصائص السلوك البشري، ويؤكد أن الأزمة المالية لم تكشف فقط الخلل في النموذج الاقتصادي بل أظهرت أيضا الخلل في أخلاقيات التي تحكم السلوك في المجتمع. أما الحائز على جائزة نوبل، دوقلس نورس فيؤكد أنه يجب إعادة النظر في الطريقة التي نفكر بها لنفهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١٤]، إن الأزمات الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي كانت موضا لدراسات مستفيضة من تلك الدراسة التي أجراها كندربرج (Charles Kindelberger1996)، والذي حاول فيها معرفة الأسباب للأزمات المتكررة للنظام[١٥]، ومن تلك الدراسات التي قام بها هيمان منسكي حول الطبيعة الغير مستقرة للنظام المالي ومن تلك الدورات التجارية في الاقتصاد الرأسمالي (Business Cycles in Capitalist Economies)، وكتابه بعنوان الاستقرار في اقتصاد غير مستقر (Stabilizing an Unstable Economy)[١٦].

(13) **Anatole Kalatsky** (2010) Capitalism 4.0: The Birth of The New Economy, (London: Bloomsbury, pp: 185-186

(14) Cited by **Asad Zamman** (2012)Crisis in Islamic Economics Diagnosis and Prescription , *JKAU Islamic Econ*. 25(1): 147-169

(15) **Charles Kindelberger** (1996) "Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises", 3rd Ed,. John Wiley & Sons, INC, Great Britain.

(١٦) **أحمد بلوافي** (١٤٢٩هـ) أزمة عقار أم أزمة نظام، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

أسباب الأزمة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي

اختلفت الآراء والتفسيرات حول أسباب الأزمة، وقد ظهرت عدة كتابات حاولت وضع تفسير لمسببات الأزمة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي من تلك:

١- لقد كان التنظير للاقتصاد الإسلامي بهدف إثبات استقلالية شخصية المجتمع الإسلامي بعد استقلال الدول الإسلامية كما يعتقد بذلك تيمور كوران (١٩٩٧م)[١٧]، حيث يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي لم يستهدف القضاء على الظلم وعدم المساواة أو لتصحيح عدم التوازن الاقتصادي فقد كان هدف الباحثين فيه إثبات استقلالية المجتمع المسلم وتحقيق ذاتيته ولتحقيق أهداف ثقافية وسياسية، ولا تنطبق على أبحاثه المعايير والمقاييس العلمية.

٢- هناك خلل في الأهداف الذي وضع علم للاقتصاد الإسلامي لتحقيقها، فمنذر قحف (٢٠٠٧م)[١٨] يعتقد أن الاقتصاديين المسلمين لم يستطيعوا اشتقاق أهداف للاقتصاد السياسي الإسلامي من نظرية المعرفة الإسلامية على الرغم من وجود الحاجة لذلك.

٣- أنه لا يوجد في الكتابات في الاقتصاد الإسلامي تنظير رصين للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي في المجتمع الإسلامي، إذ يؤكد خالد حسين (٢٠٠٧م)[١٩] إلى نتائج تقيم الوضع المعرفي الذي أجراه البنك الإسلامي للتنمية الذي أكد إلى الحاجة إلى نظرية إسلامية تعكس

(17) **Timur Kuran** (1997) The Genesis of Islamic Economics: A Chapter in the Politics of Muslim Identity. *Social Research*, **64**(2), pp: 301-338.

(18) **Monzer Kahf** (2007) "Infaq in the Islamic Economic System," Undated. Available from monzer.kahf.com accessed 30 June

(١٩) **خالد حسين** (٢٠٠٧م) الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي وتطوره، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

السلوك الاقتصادي للوحدات والمجتمع الإسلامي المبني على القيم الإسلامية والذي يؤدي إلى تحقيق المقاصد الشرعية على مستوى الوحدات أو السلوك الكلي للاقتصاد وأن الطريق لتحقيق هذا الهدف بعيد جدا.

٤- أن السبب في الأزمة تقصير المنظرين للاقتصاد الإسلامي في قراءتهم لتاريخ الأحداث الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية وعدم دراستهم للطريقة التي تكيفت بها الحضارات التي دخلها الإسلام مع القيم والضوابط الشرعية للنشاط الاقتصادي الإسلامي وعدم الاستفادة منها في التنظير لتكيف المجتمعات الإسلامية مع المستجدات الاقتصادية المعاصرة، وهو ما سماه دكتور صديقي (٢٠٠٧م) (غياب الإحساس بأهمية التاريخ)[٢٠]، أو إهمال دراسة كيفية استيعاب الفقه للمستجدات في المعاملات الاقتصادية في الحضارات التي دخلها الإسلام مثل الأندلس والهند والسند وبلاد ما بين النهرين وبخارى وسمرقند، حيث اقتصرت الأدبيات الفقهية التي استخدمت لوضع المعايير والضوابط الشرعية للمعاملات الاقتصادية على الأدبيات الفقهية للقرون الأربعة الأولى، والتي تطورت في الجزيرة العربية وما جاورها، وهذا أدى إلى حرمان تأصيل أدبيات الاقتصاد الإسلامي من التراث الفقهي الغني بالتنوع الجغرافي والثقافي والحضاري والذي نشأ خارج الجزيرة العربية.

٥- إن الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي كانت تنظير وبناء فكري لما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي للمسلم الرشيد بناء على فهمنا لبعض النصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية الطاهرة وبعض الأدبيات في كتب المذاهب الفقهية المشهورة، والسؤال هو هل فهمنا لهذه النصوص هو الفهم الصحيح؟ وهل هناك

---

(٢٠) **محمد نجاةالله صديقي** (٢٠٠٧م) معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

إجماع على ذلك؟ وهل هذه النصوص هي نصوص حصرية؟ أم هناك نصوص أخرى أهملت لأنها لا تتفق مع تصور المنظرين لما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي الإسلامي الرشيد؟ إن الاقتصاد (ليس ممارسة أكاديمية) كما يؤكد صديقي (٢٠٠٧م)، وإنما هو توصيف وتحليل لسلوك تمارسه الوحدات الاقتصادية ضمن نظام اقتصادي يتسم بالتطور والحركية استجابته لتغير وسائل وتقنية الإنتاج والذي يؤدي إلى تغير مكونات النظام من المؤسسات والنظم والممارسات للوحدات الاقتصادية في المجتمع.

٦- إن الدراسات في الاقتصاد الإسلامي تميل، كما يؤكد صديقي (٢٠٠٧م) إلى (عدم الواقعية بسبب عدم معرفة الأرض التي نقف عليها)، ذلك أنها تفتقد إلى دراسة السلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وإلى تحليل أسباب الفرق بين ما تتوقعه النظرية وبين السلوك الفعلي.

٧- إن الخلل في التنظير للاقتصاد الإسلامي بسبب عدم واقعية التصور النظري للسلوك الاقتصادي في المجتمع المسلم، أو بسبب عدم تمسك المجتمع المسلم بثوابت السلوك الاقتصادي الإسلامي التي يفترض أن يتمسك بها حسب فهم المنظرون للنصوص الشرعية.

٨- أن من أسباب أزمة الاقتصاد الإسلامي التنازع بين الفقهاء والاقتصاديين في تبني علم الاقتصاد الإسلامي واحتضانه، والذي أدى إلى عدم استقرار شخصية علم الاقتصاد الإسلامي ولا الاتفاق على معالمه، وهل هذا هو السبب الذي أدى إلى الاختلاف بين الكتاب في الاقتصاد الإسلامي في تعريف علم الاقتصاد والى الاختلاف في منهجيته، والى تشتت الجهود العلمية في تطويره، و كان السبب في عدم نضوج علم الاقتصاد الإسلامي إلى الآن (الساعاتي ١٤٢٩هـ)[٢١].

---

(٢١) **عبدالرحيم الساعاتي** (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، مجلة "دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ع٢، **م١٢**.

٩- يمكن أن يكون الأزمة بسبب عدم التأهيل العلمي المناسب لكتاب الاقتصاد الإسلامي، أو استثمار العاطفة الدينية والاستغلال التجاري للاقتصاد الإسلامي من قبل الكتاب في الاقتصاد الإسلامي؟ فمن يكتب في الاقتصاد الإسلامي هو أما فقهيه بالدرجة الأولى متخرج من مؤسسات شرعية ولديه ثقافة اقتصادية ويستعين بالمتخصصين في فهم العلاقات الاقتصادية المتشابكة والديناميكية للمتغيرات الاقتصادية وهذا غير كافي للتنظير للسلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم، أو اقتصادي بالدرجة الأولى متخرج من جامعات غربية في الغالب وثقف نفسه فقهيا بالاطلاع على أسياسيات فقه المعاملات وضوابطها وهذ أيضا غير كافي، فكانت الكتابات في الاقتصاد الإسلامي ليست تنظيرا للسلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم، وإنما في فقهيات السلوك الاقتصادي والمعاملات المالية المعاصرة، أو في تحليل السلوك الاقتصادي وفق النماذج السلوكية للنظرية الغربية لكن من وجهة نظر إسلامية. ويؤكد صديقي (٢٠٠٧م)، (أن النتيجة هو ضرب من الشلل، وما هو أسو من ذلك استغلال هذا الوضع من قبل قطاع من السوق لعرض بضاعة تقليدية بأغلفة إسلامية سطحية باسم الإسلام)، وكما يؤكد أنه حتى حينما تم الجمع بين الفريقين (الفقهاء والاقتصاديين) تحت سقف واحد وفي مؤسسة واحدة لم تكن النتيجة واعدة(٢٢).

١٠- يمكن أن يكون السبب في الأزمة هو التبعية الفكرية للكتاب المسلمين للمدارس الاقتصادية الغربية ؟ في التنظير للنظام الاقتصادي الإسلامي لم يستطع الكتاب الإنعتاق والتحرر من التبعية الثقافية للأدبيات الاقتصادية الغربية والتي تلقوها من المؤسسات التعليمية الغربية، أن الكتاب المسلمون وفي تنظيرهم لأسس

(٢٢) **محمد نجاةالله صديقي** (٢٠٠٦م) الشريعة والاقتصاد والتقدم في العلوم المالية الإسلامي: دور خبراء الشريعة، ملتقي هارفرد السابع حول العلوم المالية الإسلامي، www.siddiqi.com/mns

للنظام الإسلامي اعتمدوا أسس المذاهب والنظم الغربية كمرجعية لوضع أسس النظام والمذهب الاقتصادي الإسلامي على الرغم من إن النظم الاقتصادية يجب أن توضع لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع وإن الأهداف الكلية للمجتمع الإسلامي تختلف عن الأهداف الكلية للمجتمعات الأوربية، فكان النظام الاقتصادي الإسلامي عند الكتاب المسلمين وسطا في أسسه بين النظام الرأسمالي والاشتراكي.

١٠- يمكن أن يكون السبب هو عدم أصالة كتابات الاقتصاد الإسلامي، ففي مكونات الاقتصاد السياسي الإسلامي لا توجد النظرية الاقتصادية الإسلامية، فكل التحليلات تدور حول التحليل النيوكلاسيك أو الكنزي أوالنيو كينزي أو الكلاسيكي، وكذلك الدراسات الوصفية الإسلامية توضع ضمن نماذج غربية فالوساطة المالية والصيرفة والأسواق المالية الإسلامية مبنية على الأسس النظرية للنماذج الغربية والتغيرات كانت شكلية في الأدوات المستخدمة في تلك النماذج ولكن وظائفها وتأثراتها الاقتصادية لا تختلف عن تلك التي في الأسواق التقليدية، ونتيجة حتمية لتلك التبعية أن لا تختلف الحلول والسياسات المتبعة في توجيه الظواهر الاقتصادية أو حل المشكلات الاقتصادية عن تلك التقليدية إلا في المظهر.

تشخيص الأزمة

إن الاسباب التي أعتقد الباحثون أنها يمكن أن تكون أسباب الأزمة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي، لم يتم التوصل اليها بدراسات علمية رصينة وإنما كانت وجهات نظر شخصية، ولم يجمع المتخصصون عليها لذلك يجب أن تحصر جميع الأسباب للأزمة بجوانبها المختلفة وتجرى دراسات عن العلاقة السببية بين الظاهرة التي يفترض انها مسببة للأزمة وبين الأزمة، فإذا أثبتت هذه العلاقة يتم وضع التوصيات التي تؤدي إلى حلها. ولتشخيص مسببات الأزمة، تم وضع تساؤلات على الظواهر التي قد تكون سببا في الأزمة على الجوانب الثلاث للمعرفة

الاقتصادية الإسلامية وهي: ١- منهجية علم الاقتصاد الإسلامي ٢- التنظير لعلم الاقتصاد الإسلامي ٣- تطبيقات الاقتصاد الإسلامي في التالي:

أولا: الأزمة المنهجية في الاقتصاد الإسلامي

لتشخيص المشكلة في المنهجية المتبعة في دراسات الاقتصاد الإسلامي وضعت التساؤلات التالية:

كيف يتم اعتماد الوحي كمصدر للحقيقة المطلقة في البناء المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي؟

حيث أن السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية يتأثر بالقيم والأخلاقيات والضوابط الشرعية، ما هي المنهجية التي يجب أن تتبع في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية، هل يجب أن تكون النظرية وضعية تصف ما هو كائن فقط، أو تكون معيارية بأن تحدد ما يجب أن يكون؟

هل كان عدم قدرة التنظير للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي للتعبير راجع إلى المنهجية المتبعة والتي ركزت على ما يجب أن يكون والذي أدى إلى عدم واقعية التصور النظري للسلوك الاقتصادي الإسلامي؟

هل كان عدم واقعية التصور النظري للسلوك الاقتصادي الإسلامي لأن المجتمعات الإسلامية لا تلتزم بالشريعة الإسلامية في الاقتصاد كما يجب، بسبب تأثير الثقافة الرأسمالية عليها؟ أم بسبب عدم مقدرة المجتمعات الإسلامية الاستقلال عن النظام الاقتصادي الدولي؟

هل أدت الخلفية العلمية للباحث (خريج كلية شرعية أو كلية اقتصادية) في الاختلاف حول المنهجية المتبعة في دراسة الاقتصاد الإسلامي وفي تعريف علم الاقتصاد الإسلامي وفي النشاط موضع الدراسة في العلم ؟

إلى أي مدى أثرت التبعية العلمية لعلم الاقتصاد التقليدي للباحثين في الاقتصاد الإسلامي على مقدرتهم في تطوير منهجية مستقلة تناسب محل الدراسة (السلوك الاقتصادي المبني على القيم الإسلامية)؟

هل يجب أن تختلف الأدوات التحليلية في الاقتصاد الإسلامي[٢٣] عن تلك المستخدمة في أدبيات الاقتصاد التقليدي، خاصة أدوات النموذجين النيوكلاسيكي والكينزي؟ أم أنه يجب للاقتصاد الإسلامي أن تكون له أدوات تحليلية خاصة به؟

هل يمكن أن تكون هناك أدوات تحليلية مشتركة مع الاقتصاد التقليدي، وأدوات تحليلية ينفرد بها ؟

هل يمكن لأدوات التحليل الكميّ الاقتصادي أن تكون حيادية، أم أنها تحمل قيمًا معينة تؤثر على فرضيات البحث النتائج التي يهدف الباحث إلى التوصل اليها وتحليلها؟

هل الاقتصاد الإسلامي فرع من العلوم البحتة أو من العلوم الاجتماعية؟ أم أنه فرع من الفقه الإسلامي؟ أم هو علم قائم بذاته ومستقل عن غيره من العلوم؟

ثانيا : التنظير للسلوك الاقتصادي الإسلامي

ولتشخيص الأزمة في النظريات التي تمثل السلوك للوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامية وضعت التساؤلات التالية:

---

(٢٣) يجدر التفريق هنا بين الطرق التحليلية والأدوات التحليلية. فالطريقة التحليلية تعني تناول الظاهرة الاقتصادية من منظور معين قد يكون اقتصاديًا بحتًا (النيوكلاسيكي، الكينزي) أو يتعدى ذلك (تاريخي، قانوني، اجتماعي). أما الأدوات التحليلية فهي المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في وصف وتحليل وتفسير الظاهرة الاقتصادية مثل الندرة والرشد وتعظيم الربح.

- ما هي الدوافع وراء نشوء الاقتصاد الإسلامي؟ هل كان بدافع علمي لدراسة أثر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الجوانب الاقتصادية على السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية؟ أم كانت بدافع إيديولوجي بهدف إبراز هوية النظام الاقتصادي الإسلامي في سياق حركات التحرر الوطني الاستقلال عن نفوذ معسكري الشرق والغرب والتبعية للمبادئ الشيوعية أو الرأسمالية؟
- هل يدرس علم الاقتصاد الإسلامي ما يجب أن يكون عليه السلوك المنضبط بالقيم الإسلامية، أم ما هو كائن فقط ؟
- هل يمكن أن يكون هناك مدارس متنوعة للاقتصاد الإسلامي والتي قد تتنوع بسبب تنوع المذاهب والمدارس الفقهية الذي ينتمي اليها المنظرون، وتنوع الثقافات في المجتمعات الإسلامية المختلفة؟ أم يجب أن يكون الاقتصاد الإسلامي مدرسة واحدة على الرغم من هذا التنوع؟
- هل أستطاع التنظير لسلوك الوحدات الاقتصادية الإسلامية التخلص من هيمنة فكر المدارس الاقتصادية التقليدية مثل المدرسة الكلاسيكية أو النيو كلاسيكيكية أو الكينزية أو النقدية أو الولراسية في التنظير لسلوك المستهلك أو المنتج أو في التحليل الكلي أو الجزئي في المجتمع الإسلامي؟
- لماذا يجب أن نبحث عن نظريات مغايرة عن النظريات في أدبيات الاقتصاد التقليدي؟ اليس السلوك الاقتصادي سلوك فطري يتبع سنن خلقها الله في جميع البشر ؟
- هل يجب أن تتمثل القيم الإسلامية في متغيرات تتضمنها النماذج الممثلة للسلوك الاقتصادي؟ أم إن هذه القيم تنعكس في القرارات الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الكمية يمكن قياسها في النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية؟

- كيف يمكن أن تؤثر القيم والأخلاق الإسلامية في السلوك الاقتصادي على مستوى الانتاج والاستهلاك والتوزيع؟ وفي تحديد دخول عناصر الانتاج وفي الوصول إلى السعر العادل؟
- هل نحتاج إلى اليد الخفية في التحليل الاقتصادي في المجتمع الإسلامي لحل التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع؟
- هل يمكن أن يوجد في التحليل الاقتصادي الإسلامية التناقض بين إهداف التحليل الجزئي القائم على تحقيق تعظيم مصلحة الأفراد وأهداف التحليل الكلي القائم على تعظيم مصلحة المجتمع؟
- كيف يفسر التباين الكبير بين النظرية الممثلة للسلوك الإسلامي (ما يجب أن يكون عليه) والسلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية إذا وجد ؟ هل يمكن أن يكون التباين بسبب خلل في النظرية أو عدم التزام الوحدات الاقتصادية موضع الدراسة بالقيم الإسلامية ؟
- ما هي أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تتبع لتحقيق السياسة الاقتصادية والتي ترمي إلى سد الفجوة بين السلوك الرشيد إسلاميا وبين السلوك الفعلي؟
- ما هي المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي؟ هل هي شح الموارد والرغبات الغير محدودة كما في الفكر النيو كلاسيكي؟ أم المشكلة في عدم قدرة الاقتصاد على تشغيل الموارد تشغيل كامل كما في الفكر الكينزي؟ أم المشكلة تكمن في عدم قيام الفرد بواجبه في السعي في للإعمار الارض كحاجة إنسانية وتكليف إلا هي؟ أم أن المشكلة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يجب أن تختلف بسبب اختلاف الفكر الإسلامي عن الفكر العلماني فتكون المشكلة هو استخدام الموارد المتاحة في تحقيق الفلاح في الدنيا والآخرة؟

- ما هو تأثير هدف تحقيق المقاصد الشرعية على سلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع المسلم على وجود أو عدم وجود مشكلة اقتصادية؟
- هل تحريم الفائدة يستلزم تغير نظرية الوساطة المالية الغربية القائمة على الاتجار في الديون؟ وهل يستلزم ذلك نموذج مغاير للصيرفة؟ لماذا لم تنجح نظرية الوساطة المالية الإسلامية القائمة على قاعدة المشاركة في التطبيق؟
- تعتبر المراهنات أو الاتجار في الخطر الأساس لمنتجات إدارة المخاطر، بتحريم المراهنة والغرر الفاحش، كيف يمكن إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية هل يستوجب هذا وجود نظرية إسلامية للغرر وللتأمين ؟
- يعتبر سعر الفائدة هو المحور الذي يدور حوله الاقتصاد والتمويل التقليدي؟ ما هو البديل لنظرية سعر الفائدة في النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي، كيف يمكن تحفيز الادخار وترشيد الاستثمار ومكافأة المدخر في النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي؟

ثالثا: الاقتصاد الإسلامي التطبيقي (Applied Islamic economics)

وهي دراسة التطبيقات والممارسات العملية في مجال الاقتصاد الإسلامي. بما في ذلك المؤسسات التي ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي مثل مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية إضافة إلى مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري، والأدوات والسياسات المستخدمة من قبل السلطات الاقتصادية لحقيق أهداف الاقتصادية الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي، والأزمة يمكن وضع التساؤلات التالية:

تطبيقات المتغيرات الاقتصادية الكلية

- تشكل الكفاءة والنمو الاقتصادي أولوية للنظام الاقتصادي الرأسمالي ومن أهدافه الكلية، بينما تشكل العدالة والتوزيع العادل للدخول وتخفيف الفقر

وتحجيم التضخم من أولويات النظام الاقتصادي الإسلامي ومن أهدافه الكلية، كيف يمكن لاختلاف الأهداف الكلية والأولويات أن تؤثر على نموذج التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي؟ وفي الأدوات والسياسات الاقتصادية للدولة ؟وعلى أولويات الانفاق؟ ومصادر الإيرادات وسائل التمويل ومجالات الدعم في الدولة؟

- بغياب سعر الفائدة والتحفظ في استخدام الضرائب والاقتراض الحكومي في تمويل نفقات الدولة الإسلامية، ما هي أدوات السياسة المالية والنقدية المتاحة للسلطات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في الدول الإسلامية؟
- يتحيز النظام النقدي الدولي ومؤسساته لصالح الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ويجعل الفوائض النقدية للدول الإسلامية رهينة المصالح الغربية. كيف يمكن للدول الإسلامية حماية مصالحها الاقتصادية في ضوء هيمنة الدول الغربية على مؤسسات النظام النقدي الدولي؟
- كيف يمكن للدول الإسلامية تكوين وحدة نقدية موحدة لتنمية التجارة البينية بينهم؟
- تدار التدفقات الرأسمالية والاستثمارات الدولية من قبل مجموعة البنك الدولي والتي تتحكم فيها الدول الخمس الكبرى، والتي تتحالف مع صندوق النقد الدولي بوضع شروط لحقيق أهداف تخدم مصالح الدول المتقدمة والتي ليس منها الدول الإسلامية، كيف يمكن أن تحمي الدول الإسلامية التدفقات الرأسمالية منها واليها وتوجهها لتحقيق أهدافها الكلية ومصالحها؟

- تسيطر الدول الكبرى على منظمة التجارة العالمية، والتي تسيطر على تدفق السلع والخدمات بين دول العالم وتؤدي سياساتها إلى توسعة الأسواق أمام منتجات الدول المتقدمة في الوقت الذي لا تستطيع الدول النامية منافسة منتجات الدول المتقدمة، كيف يمكن للدول الإسلامية استخدام التجارة وقطاع الصناعة التصديرية كوسيلة للتنمية وتحافظ على مصالحها وتتخلص من احتكار وشروط منظمة التجارة العالمية المجحفة؟

تطبيقات الوساطة المالية الإسلامية

- هل يجب أن تكون نظرية الوساطة المالية الاسلامية مختلفة عن نظرية الوساطة المالية التقليدي ؟
- هل مصدر الاختلاف بين المصرفية التقليدية والإسلامية هي الأدوات المستخدمة في جذب الأموال واستثمارها؟ أم أنه بسبب اختلاف هدف وضوابط استخدام المال وتنميته في الإسلام؟
- هل يعتبر النموذج النظري الذي وضعه الرواد للعمل المصرفي الإسلامي واقعيًا أم مثاليًا؟ لماذا لم يطبق ؟ هل بسبب مقاومة التغير من قبل الصناعة المصرفية أم أن لم يلب الاحتياجات المعاصرة للقطاع المالي؟
- هل يجب أن يكون هناك نموذج نظري واحد للعمل المصرفي الإسلامي؟ أم يمكن أن يكون هناك نماذج متعددة تختلف باختلاف بيئة العمل وحاجات الناس؟
- هل المصارف الإسلامية معنية بالمسؤولية الاجتماعية باعتبار حق المجتمع في المال ؟ أم أن دورها ينحصر في تعظيم عوائد مالية لملاكها والمساهمين فيها؟

- إذا كانت المصارف الإسلامية معنية بالمسؤولية الاجتماعية، كيف ومن يحدد الأولوية التي تعطى لها في للمجتمعات الإسلامية؟
- هناك مقولة شائعة مؤداها انحراف المصارف الإسلامية عن النموذج القائم على المشاركة ومجاراتها للمصارف التقليدية؛ هل يجب أن تكون الصيرفة الإسلامية قائمة على المشاركة والمضاربة فقط؟
- تتعرض صيغ التمويل المطبقة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية إلى انتقادات شرعية حادة من قبل الفقهاء والمنظرين خرج الصناعة المصرفية الإسلامية على الرغم من إجازة الصيغ المطبقة من قبل اللجان الشرعية لتلك المؤسسات، هل هذا الانتقاد ناتج عن عدم قدرة المنتقدين فهم هيكلية التمويل المستخدمة بحكم طبيعة تدريبهم، أم أن الهياكل المستخدمة طورت باستخدام الهندسة المالية والتي تقوم على التحايل على القوانين بطرق قانونية والهندسة الفقهية التي تقوم على التحايل على الأحكام الفقهية بأحكام وأراء فقهية؟
- هل يمكن التسليم بمقولة انحراف المصرفية الإسلامية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي مظاهر هذا الانحراف؟
- هناك رأي آخر مفاده أنه لا يوجد انحراف والنموذج القائم على المشاركة ليس النموذج الأوحد، وأن المصرفية الإسلامية تسير في الاتجاه الصحيح وكل ما هنالك اجتهادات يختلف الناس حولها، ما مدى صحة هذا الطرح؟
- هل شكلت البيئة القانونية والإشراقية والتنظيمية عائقًا للعمل المصرفي الإسلامي ودفعته إلى مجاراة المنتجات المالية التقليدية؟

- هل بمقدور المصارف الإسلامية في ظل الظروف الراهنة الانفكاك عن الممارسات الربوية، والمراهنات؟ حيث إن الفائدة هي روح البنوك مثل ما أن المقامرة والمراهنة هي روح الأسواق المالية؟
- هل يمكن لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية غير الربحية أن تساهم في بلورة نظام الوساطة المالية الإسلامية؟ وهل العلاقة بين مؤسسات الوساطة المالية الإسلامية الربحية وغير الربحية هي علاقة تنافسية أم تكاملية، أم هي تارة تكون تنافسية وتارة أخرى تكون تكاملية؟
- هل يمكن لمؤسسات الوساطة المالية الإسلامية أن تتعاون مع مؤسسات الوساطة المالية التقليدية في تمويل المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولا تتعارض في مضمونها وعملها ووسائلها مع أحكام الشريعة الإسلامية؟
- تم اختطاف الصناعة المصرفية الإسلامية من قبل المؤسسات المالية الغربية وأصبحت المؤسسات الإسلامية منافذ توزيع للمنتجات الإسلامية التي تطورها المؤسسات المالية الغربية، لماذا تم هذا الاختطاف ؟ وما هي العوامل التي أدت اليه، وما هو دور الحيل الفقهية في أنتاج المنتجات المالية الربوية في عبوات وأغلفة إسلامية؟
- كيف يمكن تصحيح الصيرفة الإسلامية لحقيق المقاصد الشرعية وفي نفس الوقت تحقق العالمية ويتم التعامل بها في السواق المالية العالمية؟

تطبيقات مؤسسات الأمان الاجتماعي

يعتبر الأمان الاجتماعي أحد خصائص الاقتصاد الإسلامي حيث يجب أن يضمن للفرد في المجتمع الإسلامي مستوى لائق من المعيشة تمكنه من الحفاظ

على كرامته الإنسانية التي أوجبها الله لكل إنسان، ولتشخيص أزمة تحقيق هذا الهدف وضعت التساؤلات التالية:

- ضمان مستوى حد الكفاية للفرد في المجتمع الإسلامي هو أحد مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، ما هي المؤسسات الاقتصادية التي أطلعت بهذه المهمة في المجتمعات الإسلامية تاريخا؟ ماهي المؤسسات المعاصرة المرشحة للقيام بهذه الوظيفة؟
- هل توجه البحث العلمي في مجال تطبيقات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري باعتبارها من أدوات ووسائل تحقيق الأمان الاجتماعي؟ وهل حظيت بالاهتمام الكافي من قبل المركز البحثية ؟
- هل هناك معالجات بحثية لتطوير معاصر لمؤسسات الزكاة والأوقاف والعمل الخيري لتمارس وظائف تحقيق العدالة الاجتماعية في الاقتصاديات المعاصرة ؟ أن الدراسات يميل معظمها إلى تكرار ما كتب سابقًا من جوانب لأحكامها الفقهية؟
- هل وجهت الدراسات لقياس تأثير مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري ومساهمها في الحد من الفقر والتخلف في العالم الاسلامي؟
- ماهي الاشكالات التي تعيق عمل مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري في المجتمعات الاسلامية؟
- هل حظيت مؤسسات الزكاة والأوقاف والقطاع الخيري بالدعم الكافي من حكومات الدول الإسلامية أم أن هناك قصور في هذا الجانب؟
- هل يمكن الاستفادة من أدوات الحوكمة لتعزيز شفافية وإدارة مؤسسات الزكاة والوقف والقطاع الخيري؟

- ما هي المؤسسات الأخرى التي يجب أن تساند الزكاة والوقف لتكتمل شبكة الأمان الاجتماعي؟ هل يمكن للتامين التكافلي المدفوع الذي تقوم به شركات خاصة أن يكون مكملا لشبكة الأمان الاجتماعي؟
- كيف يمكن تفعيل وتحفيز دوافع الإنفاق غير الإلزامي في النظام الاقتصادي الإسلامي لتقوية شبكة الأمان الإسلامي؟
- ما هي عوامل نجاح التمويل الإسلامي الأصغر في تأهيل الأسر المنتجة للتوليد الدخل المستمر لها وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الدولة في تأسيس وتنظيم والإشراف على شبكة الأمان الاجتماعي؟
- لماذا يجب أن يكون هدف القضاء على الفقر المتقع هدف أولي للنظام الإسلامي، توجه له موارد الدولة الأخرى إذا لم يكف مورد الزكاة ؟ وما هي البرامج التي يجب أن تتبناها الدولة في تخفيف حدة الفقر (النسبي) وضمان مستوى معيشة يكفل كرامة الفرد في المجتمع المسلم؟
- ما عوامل نجاح النظام الإسلامي في برامج تخفيف الفقر على الرغم من فشل برامج الأمم المتحدة في تطبيق برامج تخفيف الفقر في العالم؟
- هل فرصة الحصول على فرصة عمل هو حق للفرد في المجتمع المسلم؟ كيف يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي تحقيق هدف التوظيف الكامل للموارد في الوقت الذي فشلت جمع الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية في تحقيقه؟ كيف يمكن أن تستخدم الزكاة ومؤسسة الوقف في تأهيل الأفراد للحصول على مصدر مستمر للدخل ؟
- ما هي الأدوات والسياسات والبرامج التي يمكن أن تستخدم في النظام الإسلامي للقضاء على البطالة وتحقيق العمالة الكاملة؟

المراجع

أولاً: باللغة العربية

حسين، خالد (٢٠٠٧م) الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي وتطوره، *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

الساعاتي، عبدالرحيم (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ع٢، م١٢.

شابرا، محمد عمر (٢٠٠٤م) مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

صديقي، محمد نجاة الله (٢٠٠٧م) معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة.

صديقي، محمد نجاة الله (٢٠٠٦م) *الشريعة والاقتصاد والتقدم في العلوم المالية الإسلامي: دور خبراء الشريعة*، ملتقي هارفرد السابع حول العلوم المالية الإسلامي، www.siddiqi.com/mns

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

Kahf, Monzer (2007) "Infaq in the Islamic Economic System," Undated. Available from monzer.kahf.com accessed 30 June

Kuran, Timur (1986) The Economic System in Contemporary Islamic Economic Thought: Interpretation and Assessment, *International Journal of Middle Eastern Studies*, 2.

Kuran, Timur (1997) The Genesis of Islamic Economics: A Chapter in the Politics of Muslim Identity. *Social Research*, **64**(2).

Zaman, Asad (2012) Crisis in Islamic Economic: Diagnosis and Prescriptions, *JKAU: Islamic Econ.*, **25**(1).